دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية المصارف الاسلامية في الجزائر – حالة مصرف السلام –

A standard study of the impact of Islamic banking financing for small and medium enterprises on the profitability of Islamic banks in Algeria - the case of Al Salam Bank

سفيان الشارف بن عطية[1]

[1] جامعة غليزان، sofiane.charefbenatia@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/17 **تاريخ القبول: 2022/06/11** **تاريخ النشر: 2022/06/14**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير اثر تمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) باستخدام السببية لإنجل جرانجر وتقدير معادلة الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي ان استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفرق الثاني باستخدام اختبار ADFو PP. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الناتج الارباح التمويلية و تمويل المؤسسات الخاصة. كما بينت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتمويل المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) والربحية.

الكلمات المفتاحية: تمويل مصرفي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة, مصرف السلام الجزائري.

تصنيف JEL: C29، G29، G39

Abstract:

This study aims to estimate the impact of Islamic financing for small and medium enterprises on the profitability of Al Salam Bank in Algeria during the period (2011-2020) by using the Engel Granger exponent and estimating the simple regression equation using the least squares method. The results of the standard analysis showed that the stability of the time series of the two variables at the second difference using the ADF and PP test. The study concluded that there is a positive one-way causal relationship between the outcome of the financing profits and the financing of private institutions. The results of the simple regression also showed a positive and moral effect of financing private enterprises (small and medium) and profitability.

***Keys words*:** Bank financing, small and medium enterprises, Algeria's Salam Bank.,

***JEL classification codes*:**C29; G29; G39

المؤلف المرسل: سفيان الشارف بن عطية، **الإيميل**: cbhsofiane@gmail.com

تمهيد:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل اولوية متقدمة من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ارساء ركائز الاستثمار والنمو والتطور وحتى تقوم هذه المؤسسات بالدور المنوط لها وجب عليها مواجهة أهم العقبات التي تواجهها والتي تتمثل في عدم قدرة اصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشائها واستمرارها كذلك عدم مقدرتها توفير الضمانات الكافية التي تشترطها المصارف التقليدية لذلك اصبح من الضروري البحث عن بدائل التمويل بالصيغ المصرفية الاسلامية التي لا تعتمد على فوائد ثابتة و التي تكون أكثر ملائمة وفي متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكل ذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هده المجتمعات.

وهنا يظهر دور المصارف الاسلامية التي تلتزم بالعمل بأحكام الشريعة الإسلامية لتغطية احتياجات التمويل من جهة و التي يتكامل نشاطها في تجميع المزيد من المدخرات التي تمثل المورد الرئيسي لعملية التنمية من خلال مجموعة من الطرق التمويلية التي ستؤثر بشكل على تحديد الأرباح المحققة في ظل استخدامها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، وعليه فإن للبنوك الإسلامية دورا فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وفي طرح صيغ تمويلية بديلة عن تلك التي تطرحها المصارف التقليدية و التي بإمكانها توليد أقصى الأرباح الممكنة.

إشكالية الدراسة:

إن تفعيل دور المصارف الإسلامية قصد تأدية دوره كاليه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحقيق اكبر عائد يعد ضرورة ملحة لدى القائمين عليه. والسؤال المطروح هو: **إلى أي مدى يساهم التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة ربحية مصرف السلام في الجزائر ؟**

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة طردية ما بين التمويل الاسلامي و الارباح التمويلية.

2- تمويل مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر بالإيجاب على الارباح .

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهمية التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثره على الربحية . والمنهج القياسي عن طريق استخدام البيانات السنوية لتمويل المؤسسات الخاصة من طرف مصرف السلام والارباح التمويلية للفترة من 2011-2020 ، من خلال دراسة علاقة التمويل والربحية ، وتقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة ما بين التمويل والربحية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة نظام المصارف الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحقيق اكبر عائج,و الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار و الشركاء.

خطة الدراسة :و للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

1- عموميات حول المصارف الاسلامية.

2- صيغ التمويل الاسلامي والربحية .

3- عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع تمويل مصرف السلام الجزائري لها.

4- تقدير اثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام.

الدراسات السابقة:

1- **دراسة لنصاري عبد القادر ، عدنان محيريق, فودو ا مُحَّد(2021). تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية المصارف الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة(Q42013-Q42019)**.حيث هدفت الدراسة الى اكتشاف تأثير التمويل وفق صيغة السلم على ربحية المصارف الإسلامية معبرا عنه في صافي الربح على مستوى المصارف الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة الممتدة من الرباعي الرابع لسنة 2013 الى غاية الرباعي الرابع من سنة 2019 ،وهذا بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ،أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ايجابي للتمويل بصيغة السلم على صافي الربح في المدى القصير ووجود تأثير سلبي لصيغة السلم على صافي الأرباح على المدى الطويل.

2- **دراسة المشهراوي، أحمد حسين أحمد. (2007) .أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005** حيث توصلت هذه الدراسة الى ضرورة سعي المصارف تنويع حزمة تمويلاتها بأساليب التمويل كالمشاركة و التمويل التأجيري و المضاربة و عدم التركيز على التمويل بالمرابحة لتحقيق زيادة في إيراداتها و بالتالي تحسين معدلات ربحيتها، و ضرورة سعي المصارف الإسلامية إلى عدم الإسراف في الاستثمار في أصولها الملموسة و مصاريفها الرأسمالية و الابتعاد عن مظاهر البذخ و محاولة الاستفادة من موجوداتها الثابتة و أصولها بما يقلل الاستثمارات و يخفض الاستهلاكات و يحسن معدلات الربحية.

3- **دراسة عبد المجيد تيماوي,شراف براهيمي(2006), دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية– عرض بعض التجارب** , مداخلة مقدمة ضمن الملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية, حيث توصلت هذه الدراسة الى ان مرونة العوائد التي تمنحها المصارف الإسلامية تعمل على زيادة الحجم الكلي للمدخرات الموجهة للعملية الاستثمارية، على عكس أسعار الفائدة التي تتمتع بانخفاض مرونتها؛ كما يفضل البنك الإسلامي تمويل المشاريع الأعلى عائدا في حين تساعد المصرفية الإسلامية على تحقيق التوزيع العادل للدخل القومي ومن ثم المساهمة في تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع؛ و يعمل البنك الإسلامي على ترشيد سلوك مستهلك الخدمة البنكية من خلال قيامه بدور الوساطة بين جهتي التعامل؛ كذلك اهتمام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتمويل قطاعي الخدمات والتجارة المحلية من أجل تحسين المرافق العامة ودعم النشطة الاقتصادية

1 – عموميات حول المصارف الاسلامية ,الصيغ التمويلية والارباح التمويلية.

1-1: مفهوم المصارف الإسلامية:

عرفت اتفاقية **الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية** في الفقرة الأولى من المادة الخامسة المصارف الإسلامية بـ :

تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء. كما عرف على انه مؤسسة مالية إسلامية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس

مجرد تاجر يبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا. و بالتالي البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفي إسلامي وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية. (مُحَّد سعيد سلطان وآخرون، 1989، صفحة 54) وقد جاء تعريف للمصرف الإسلامي حسب **عبد النعيم مُحَّد مبارك ومحمود يونس** على أنه مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويحقق دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع». (عبد المنعم مُحَّد مبارك، محمود يونس، 1996، صفحة 173)و لا تكاد تخرج استخدامات المصارف الإسلامية للموارد المالية المتاحة عن الطرق الثلاثة التالية: (عبد المجيد تيماوي,شراف براهيمي، 2006، صفحة 03)

ا– تمويل النشاط الاقتصادي لعملاء البنك: و هنا تقوم بها المصارف الإسلامية على سبيل المشاركة في الربح والخسارة أو المرابحة أو الإيجار. حيث تتعرض صيغة التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة لمخاطر انخفاض أصل مبلغ التمويل في حالة الخسارة. لكن ولتجنب ذلك تعمد المصارف الإسلامية إلى تحديد حجم التمويل المستثمر في هذه الصيغة بحيث لا يتجاوز نسبة محددة من مجموع مواردها، بل وحصرها البعض في نسبة محددة من حقوق المساهمين دون المودعين. أما التمويل بالمرابحة فلا يثير صعوبة في نظر النظم المصرفية العادية فيما عدا مسألة جواز تملك البضاعة من حيث المبدأ، إذ أنه من الناحية العملية يتم نقل ملكية البضاعة فور تملك البنك لها إلى المشتري، وتبقى مسألة تملك البضاعة أشبه بحق البنك في حالة إصدار مستندات البضاعة لأمر البنك في الاعتماد المستندي وإن كان الهدف منها إعطاء البنك ضماناً على البضاعة، بينما الهدف في حالة المرابحة هو تأكيد دور البنك كمشتر وبائع للبضاعة.

ب–تمويل النشاط الاقتصادي من خلال شركات تابعة للمصرف: تقوم هذه الطريقة على إنشاء شركات تابعة للمصرف إما مملوكة 100% للبنك أو يملك نسبة الأغلبية فيها. ولا تختلف المصارف الإسلامية في هذا الصدد عن المصارف العادية سوى أنها تعامل شركاتها التابعة وفقاً للصيغ السابق الإشارة إليها، خاصة صيغة القرض الحسن أي بدون فائدة.

ج–القيام بالنشاط التجاري بصفة مباشرة: هذه الطريقة لجأت إليها بعض المصارف الإسلامية بل وتوسعت فيها، وساعدها على ذلك بطبيعة الحال إصدار قوانين وتشريعات تخول للبنوك القيام بجميع الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والنقل والتخزين والتأمين التبادلي وغير ذلك.

2– صيغ التمويل الاسلامي والارباح التمويلية .

تضيف المصارف الإسلامية الكثير من الصيغ التمويلية لتجعل من المصرف الإسلامي أداة تحقيق وتعميق للأداءات المرتبطة بالقيم الروحية وهنا يظهر لنا انه مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وهي كالاتي:

2–1: المرابحة للأمر بالشراء: اسلوب من اساليب التمويل المباشر بموجبه يطلب العميل من المصرف شراء سلعة او بضاعة ويتعهد بشرائها من المصرف في حال قام المصرف بشرائها، وعليه يقوم المصرف بشراء هذه السلعة وتدخل في ملكيته ومن ثم يبيعها للمشتري طالب الشراء بالثمن الاول وربح معلوم وعليه فان المرابحة للامر بالشراء تتكون من اربعة عناصر. (حمزة عبد الكريم, مُحَّد حماد، 2008، صفحة 105)

2–2: الاجارة المنتهية بالتمليك: اسلوب من اساليب التمويل المباشر وبه يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل ايجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وتاريخ الدفعات وفي هذا الاسلوب ايضا قد يكون المصرف غير مالك لاصول فيقوم بشراء اصل من الاصول بناء على طلب العميل الذي سيقوم بإستئجاره خلال فترة محددة على ان يتملكها العميل في نهاية

العقد ويكون العميل مسؤولا عن نفقات الصيانة العادية (التشغيلية) والنفقات التي تتوقف عليها منفعة الاصل يتحملها المؤجر وتنتقل الملكية في نهاية العقد للمستأجر بثمن رمزي بموجب عقد بيع أو هبة ، ويدفع المستأجر خلال الفترة الايجارية ثمن الايجارة على أقساط محددة القيمة والتاريخ وإذا تخلف العميل عن الدفع يتم فسخ العقد لعدم دفع بدل الايجار، وتعتبر المبالغ المدفوعة سابقا بدل إيجار ويعاد للعميل ما زاد عن اجرة المثل. (محمود حسن صوان، 2004، صفحة 155)

2-3 : الاستصناع : هو اسلوب من اساليب التمويل المباشر التي يقوم المصرف من خلاله بتصنيع سلعة معينة او انشاء مبنى بناء على طلب عميله ويعرف على انه عقد بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها. وهو عقد ملزم للطرفين اذا توافرت فيه شروطه من بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه ومعلومية الثمن وتحديد الاجل والتطبيق المصرفي لأسلوب الاستصناع يتحقق من خلال: تعاقد المصرف بصفته صانعا مع عميله بصفته مستصنعا على سلعة تحتاج الى تصنيع بثمن محدد الى أجل محدد، ومن ثم تعاقد المصرف بصفته مستصنعا مع صانع او متخصص لاستصناع سلعة بنفس مواصفات السلعة المتعاقد عليها مع العميل مع عد الربط بين العقدين وهو ما يعرف بالاستصناع الموازي.

3- 3: المشاركة: من اساليب التمويل المباشر بحيث يشترك فيه المصرف والعميل بتقديم جزء"من رأس المال اللازم لتمويل مشروع معين ويتقاسم المصرف والعميل الارباح بالنسبة المتفق عليها او بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال إذا لم يتفقا على نسبة محددة في العقد ، حيث يتم توزيع الربح في العقد على حصة متفق عليها للشريك مقابل الادارة والاشراف بموجب عقد مستقل او رصيد الارباح بعد خصم حصة الشريك توزع بالنسبة المتفق عليها أو حسب مشاركة كل منهما برأس المال. أما اذا كانت نتيجة المشاركة الخسارة فان الخسائر توزع بين الشركاء كل حسب نسبة مشاركته في رأس المال فقط ويخسر الشريك جهده في الادارة ولا يخسر أية مبالغ خلاف النسبة المشار اليها أعلاه ويكون للشركاء الحق في الادارة، كما ان لبعضهم الحق في التنازل عن الادارة والاكتفاء بالشراكة المالية فقط. (ناصر سليمان، عواطف محسن، 2011)

3-4: المضاربة: هي اتفاق بين طرفين يقدم احدهما المال وهو المصرف ويقدم الاخر جهده وخبرته في الاتجار والعمل بهذا المال وهو العميل المضارب على ان يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان, وفي حال الخسارة يتحمل صاحب رأس المال الخسارة ويخسر الطرف الاخر جهده ما لم يكن هناك تقصير أو تعدي أو اهمال من الاخير. (كمال رزيق، فارس مسدور ، 2003)

كما تعتمد المصارف الإسلامية في تقييم وتقويم أدائها المالي على نسب ومؤشرات تتوقف من خلالها على نقاط القوة والضعف ومن خلالها تتخذ إجراءات تصحيحية ومن هاته المؤشرات نجد مؤشرات الربحية التي تمكن المصارف من معرفة الأرباح المحققة خلال سنة مالية معينة و من أهم مؤشرات الربحية التي تعتمدها وتطبقها المصارف الإسلامية نجد الاتي:

أ- مؤشر العائد على حقوق الملكية (EOR) :من خلال هذا المؤشر تتمكن المصارف الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية في توليد صافي الدخل، حيث يفيد هذا المؤشر الملاك من اتخاذ قرار اتجاه البنك بالبقاء او الانسحاب . (لنصاري عبد القادر ، عدنان محيريق, فودو ا مُحَّدي، 2021، صفحة 327)

ب- مؤشر العائد على الموارد(ROS): يفيد هذا المؤشر من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية والودائع بمختلف أجالها في توليد صافي الدخل. (إلهام التجاني، محمود فوزي شعوبي، 2015، صفحة 41) مؤشر العائد على الودائع

(ROD): يفيد هذا المؤشر المصارف الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من الودائع الموضوعة تحت تصرف البنك في تحقيق صافي دخل.

ت- مؤشر العائد على الأصول(AOS) : يفيد هذا المؤشر المصارف الإسلامية في التعرف على مدى مساهمة كل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تحت تصرفها في تحقيق صافي الدخل. (Munir .M & Istaiteyeh, R, 2015, p. 41)

ث- مؤشر صافي الربح (MP) : يفيد هذا المؤشر المصارف الربوية دون المصارف الإسلامية من تحديد صافي هامش الربح المحقق خلال سنة مالية معينة من خلال مساهمة إجمالي الموجودات التي بحوزة البنك. (Muhabie Mekonne، 2015، صفحة 60)

3-عموميات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقع تمويل مصرف السلام الجزائري لها.

تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم أسس العملية التنموية ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي كما يعتبر هذا القطاع احد مقومات تحقيق التطور الاقتصادي ومواجهة المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة،و المشاكل الاقتصادية من جهة أخرى المتمثلة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل ما بين القطاعات ،كما ان الاقتصاد ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة وهذا ما يخلق ميزة تنافسية،وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية وذلك من خلال ما يلي (عبد الستار عبد الجبار موسى،رحيق حكمت ناصرة، 2012):

- تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم علاقة الارتباط ما بين القطاعات في الاقتصاد الوطني من خلال دعم المؤسسات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج أو من خلال التعاقد مع المؤسسات الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض مراحل إتمام العملية الانتاجيه اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون مجبرة اقتصاديا على تنفيذها من طرف المؤسسات الكبيرة ،لذا فهي لها دور كبير في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي.
- تساهم في الحد من البطالة بتوفر فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما تم مقارنتها بالصناعات الكبيرة.وبالتالي التخفيف من العبء على ميزانية الدولة.
- المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا الحديثة،وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية،اذا المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية المداخيل المالية للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب،كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن ان تتوجه الى الاستهلاك وبالتالي ستؤدي الى زيادة الاستثمارات، ومن خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية،وكذلك أهمية وجودها لتحقيق التنويع الاقتصادي.

لقد تبنت الكثير من الدول معايير مختلفة لتعريفها والمتمثلة في : عدد العمال، حجم رأس المال ، حجم الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة و لكن أكثر المعايير استخداما هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان.

وفي دراسة من قبل إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل. أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات

المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية ". (أبو موسى، عبد الحميد، 2003، صفحة 04)

- يمكن توضيح تطور التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الشكل الاتي:

الشكل رقم 1: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

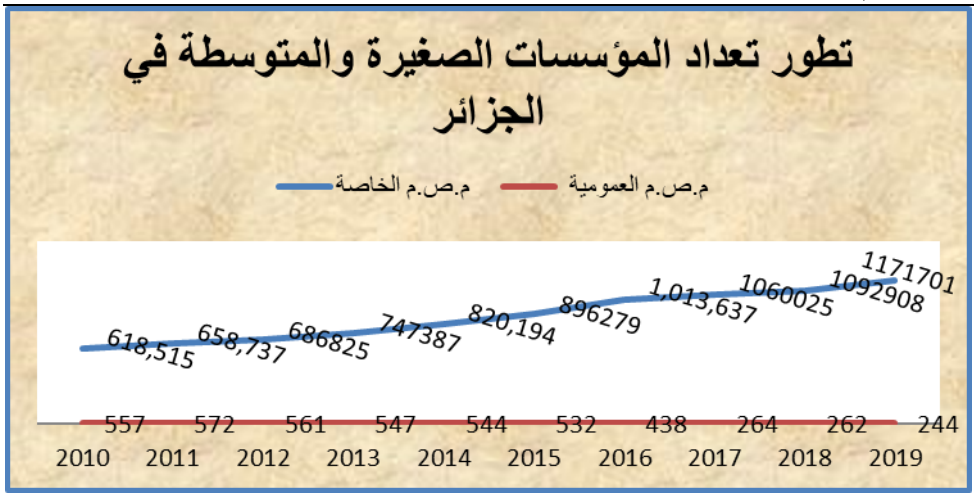

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,2019.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لتولى له الأهمية إلا في السنوات الأخيرة، و الاعتراف بأن هذه المنشآت بإمكانها المساهمة في خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة و المتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية و ذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و تعبئة و توظيف المدخرات الوطنية و دعم القيمة المضافة و زيادة حجم الاستثمارات المحلية، فالصناعات الصغيرة و المتوسطة تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية و بالتالي زيادة الصادرات و خفض الواردات و الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري و زيادة معدلات النمو الاقتصادي. (بن عاتق حنان، بن عاتق عمر، 2011، صفحة 84)

3-1: واقع تمويل مصرف السلام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

مصرف السلام-الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. حيث يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .وتتمثل مهمته في إعتماد أرفع معايير الجودة في

الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية، و العالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء. (بنك السلام-الجزائر، 2022)و يمكن توضيح تطور التمويل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2: التوزيع النوعي للتمويل والربحية في مصرف السلام الجزائري 2011-2020

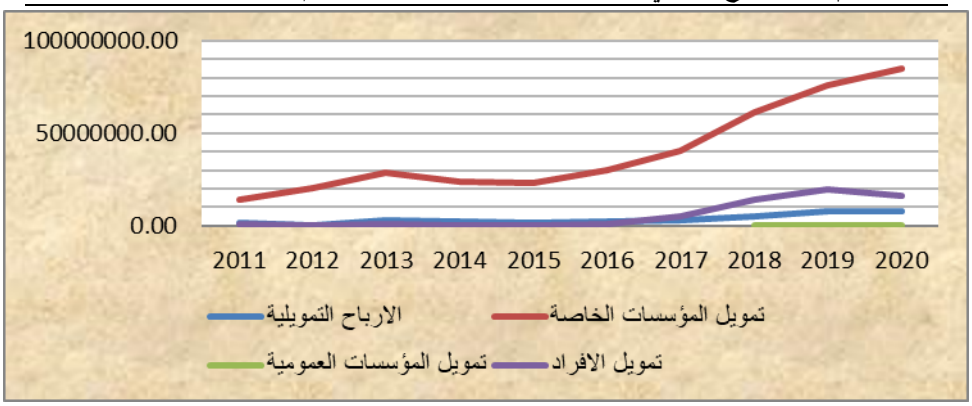

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير مصرف السلام الجزائري (2020/2011)

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ إن حجم تمويل المؤسسات الخاصة بلغ 85 مليون دج في سنة 2020 مقارنة بسنة 2011 والذي وصل إلى 13 مليون دج إي ارتفع حجم تمويل هذا القطاع بنسبة 64% في حين تمويل المؤسسات العمومية لا ياخذ حصة كبيرة من التمويل و الذي بلغ في سنة 2020 حولي 8 مليون دج إما بالنسبة للافراد فقد وصل حجم التمويل إلى حوالي 16 مليون دج مقارنة بسنة 2011 والذي كان حوالي 7 مليون دج إي زيادة بنسبة 43 % ويمن توضيح تصنيف المؤسسات الممولة من طرف مصرف السلام حسب الحجم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تصنيف المؤسسات حسب الحجم في مصرف السلام الجزائري 2018-2019

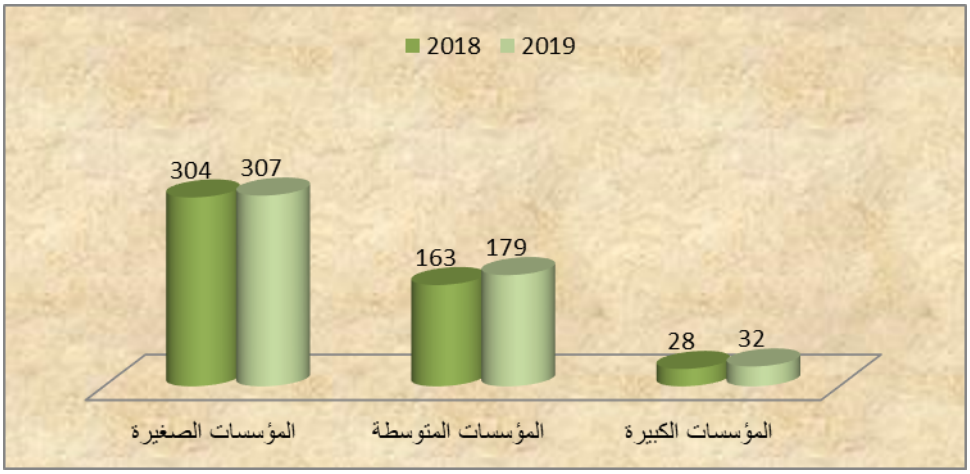

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير مصرف السلام الجزائري (2019/2018)

تمثل المؤسسات الصغيرة سنة 2019 نسبة 59 % في محفظة التمويلات في حين بلغت نسبة المؤسسات المتوسطة من محفظة التمويلات حوالي 34% مقارنة بسنة 2018 حيث قدرت نسبة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 60% و 32% على التوالي,كما يمكن توضيح التوزيع التمويلي لمصرف السلام حسب الصيغ من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4: توزيع التمويل في مصرف السلام الجزائري حسب الصيغ 2018

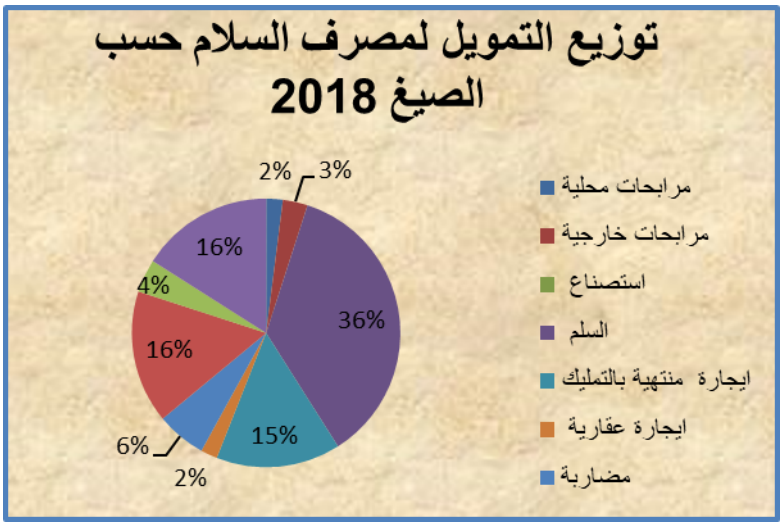

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على تقرير مصرف السلام الجزائري (2018)

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ إن قيمة التمويلات الممنوحة بلغت حوالي 103 مليار دج وهذا راجع إلى توسيع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات حسب 10 صيغ حسب حاجة تمويل المؤسسة . (كلاش مريم,بهلول نور الدين، 2020)حيث احتلت صيغت السلم اكبر نسبة في سنة 2018 والتي بلغت 36% ثم تليها كل المرابحة والاجارة المنتهية بالتمليك بحوالي نسبة 15 %,ويتم تطبيق هذه الصيغ مع قواعد الشريعة الاسلامية,و مع متطلبات الزبائن.

4- تقدير اثر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام.

1 - الطريقة والأدوات :

1 - 1.المنهج: استخدمنا في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لانجل جرانجر وذلك بإتباع الطريقة التالية: يتضمن التحليل أربع خطوات أساسية تتمثل في اختبار استقرارية المتغيرات وتحديد درجة التكامل، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، وتقدير نموذج الانحدار البسيط، وأخيرااختبار مدى سلامة النموذج المقدّر.

1 - 2.تحديد متغيرات الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتقدير اثر التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام الجزائري وفق ما يلي:

1 - 3.مصادر المتغيرات: لقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات من بنك السلام الجزائري.

1 - 4.صياغة النموذج العام للدراسة: بعد تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، فإن النموذج المستخدم يكون كما يلي:

$$RENT= F(FEP)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيثRENTt : أرباح تمويلية

FEP : تمويل المؤسسات الخاصة

بإدخال اللوغاريتم إلى طرف المعادلة(1) حتى تصبح كل متغيرات النموذج متجانسة من حيث التركيبة نحصل على المعادلة الجديدة التالية :

$$RENT_t= a_0(FEP)^{\alpha 1} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة (2) نحصل على :

$$Log(RENT)=a_0+\alpha_1 Log(FEP_t)_t+£_t\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث : $\mathcal{L}_t$ بواقي الدالة.

إن صياغة النماذج على شكل لوغاريتم تساعد على تجنب مشكلة عدم التجانس بين مكونات النموذج 1 إضافة إلى أنه يقضي على مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. ويمثل النموذج الإحصائي المستخدم لاختبار العلاقة السببية تاثير تمويل المؤسسات الخاصة وربحية هذا التمويل بالاعتماد على سببية غرانجر في إطار نموذج الانحدار الذاتي VAR على المعادلتين التاليتين:

$$\text{LOGFEP}CM_t = \beta_0 + \sum^m \beta_k \ \text{LOGFEP}CM_{t-k} + \sum^n \alpha_e \text{LOGRENT}_{t-1} + \mu_t \ \dots (2)$$

$$\text{LOGRRNT}_t = \delta_0 + \sum^m \delta_k \text{LOGRENT}_{t-k} + \sum^n \partial_e \text{LOGFEP}CM_{t-1} + u_t \ \dots (3)$$

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: $\alpha_e = \partial_e = 0$

H_1: α_e G 0 et ∂_e G 0

نرفض الفرضية الصفرية في المعادلة (02) يعني وجود علاقة سببية من RENT إلى FEP، ورفض الفرضية الصفرية في المعادلة (03) يعني وجود علاقة سببية من FEP إلى RENT، وفي حالة رفض الفرضية الصفرية في المعادلتين يعني ذلك وجود علاقة سببية في الاتجاهين، أمّا في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية فيعني ذلك عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين.

2 – النتائج ومناقشتها :

2– 1.تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة:

من اجل دراسة بين تمويل المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) وارباح المتاتية من هذا التمويل وبناء على المعطيات المتوفرة خلال الفترة 2011–2020، تمّ رسم الشكل رقم (05) ، وقد اتضح من الشكل إن تمويل المشروعات الخاصة اصبح له علاقة طردية مع قيمة الارباح التمويلية مما يشير إلى التأثير الايجابي ل FEP على RENT وهذا ما سوف نستند عليه في الدراسة التطبيقية.

2– 2.اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: ، لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع وفيليب بيرون. وبالاستعانة ببرنامج Eviews 08 قمنا بإجراء الاختبارين على السلسلتين، والنتائج موضحة في الجدول رقم (1). ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن تمويل المؤسسات الخاصة غير مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الثاني وفي المستوى الثابت حيث تصبح prob<0.05

المتغير المستقل تمويل المؤسسات الخاصة FEP غير مستقر في المستوى لأن احتماليات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الثاني و مع وجود ثابت حيث تصبح prob<0.05

2– 3.درجة تكامل المتغيرات: بعد إجراء اختبار الاستقرارية لفليب بيرون PP وديكي فولر الموسع ADF يمكن تلخيص النتائج في الجدول رقم (1):

الارباح التمويلية dRENT غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر في الفرق الأول مما يعني انه متكامل من الدرجة الأولى d(2)

تمويل المؤسسات الخاصة dFEP غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر في الفرق الأول مما يعني انه متكامل من الدرجة الأولى d(2)

2– 4.العلاقة السببية بين تمويل المؤسسات الخاصة والارباح التمويلية: سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية و ذلك بإجراء اختبار السببية ل Granger causalité & Block Exogeneity Wald test و كانت نتائج التقدير كما يبينه الجدول رقم (02) نتائج اختبار السببية لغرانجر بيّنت وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الارباح التمويلية وتمويل المؤسسات الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن الاحتمالية prob<0.05.

2– 5 .تقدير الانحدار البسيط: من خلال نتائج تقدير النموذج في الجدول (03):

$$\widehat{DRENT} = 36177.51 \mid 0.105DFEP$$
$$prob_{\hat{p}}: \quad (0.146) \quad (0.0057)$$
$$R^2 = 0.7463 \qquad \overline{R^2} = 0.7041$$
$$n = 10 \qquad Fc = 17,65 \qquad prob_F = 0,005$$

_ معالمة الحد الثابت جاءت غير معنوية إحصائيا لأن الإحتمال المرافقة لها أكبر من 0.05 ، مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

_ معالمة التمويل جاءت معنوية إحصائيا لأن الإحتمال المرافقة لها أصغر من 0.05 ، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة لها معنوية إحصائية .

_ النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالإحتمال المرافق لها أصغر من 0.05 ، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج له معنوية كلية .

_ تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 74.63 % من التغيرات التي تحدث في الربحية يشرحها التمويل و تبقى 25.37 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي .

إشارة معلمة التمويل جاءت موجبة ، هذا يدل على وجود علاقة طردية بين التمويل و الربحية و هذا يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية حيث إذا إرتفع التمويل بوحدة واحدة فإن الربحية ترتفع بـ **0,01** وحدة .

2– 6. اختبار سلامة النموذج: سنحاول في هذا الجزء إجراء مجموعة من الاختبارات لاختبار مدى سلامة النموذج المقدّر من خلال:

2– 1.6.اختبار ارتباط البواقي: يمكن اختبار ارتباط الأخطاء بطريقة الاختبار الجزئي correlogram كما يوضحه البيان التالي من خلال نتائج الجدول رقم (04)، توضح دالة ارتباط البواقي لنموذج الانحدار الذاتي على غياب ارتباط الأخطاء نظرا لان قيم الاحتمالات P-value اكبر من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

2– 2.6.اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة معامل التناظر ومعامل التفلطح بالإضافة إلى احتمالية JARQUE-BERA والنتائج ملخصة في الشكل رقم (02): من خلال هذا الاختبار يتبين أن احتمالية jarque-bera=0.45>0.05 مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

2– 3.6.اختبار تجانس البواقي ARCH: نتائج الاختبار Héteroscédasticité موجودة في الجدول رقم (6): بالنظر إلى قيمة prob(Obs*R-squared=0.22>0.05 فان الأخطاء متجانسة.

3– الخلاصة : حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة بين التمويل المصرفي الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والربحية في مصرف السلام الجزائري ، من خلال تقدير نموذج الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الارباح التمويلية والتمويل للمؤسسات الخاصة غير مستقران في المستوى وتستقر بعد إجراء الفرق الثاني مما يعني انها متكاملة من الدرجة الثانية وهذا ما دفعنا إلى إجراء اختبار الانحدار البسيط واختبار العلاقة السببية.
- بيّنت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتمويل المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) والارباح التمويلية وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.
- اختبار العلاقة السببية لغرانجر تبين وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الناتج الارباح التمويلية و تمويل المؤسسات الخاصة.
- مجمل اختبارات سلامة النموذج وصلت إلى أن النموذج لا يعاني من إي مشاكل في ارتباط الأخطاء، التوزيع الهيكلي للمعالم، التوزيع الطبيعي للبواقي.

الملاحق:

الشكل (5): العلاقة بين تمويل المؤسسات الخاصة وارباح التمويل

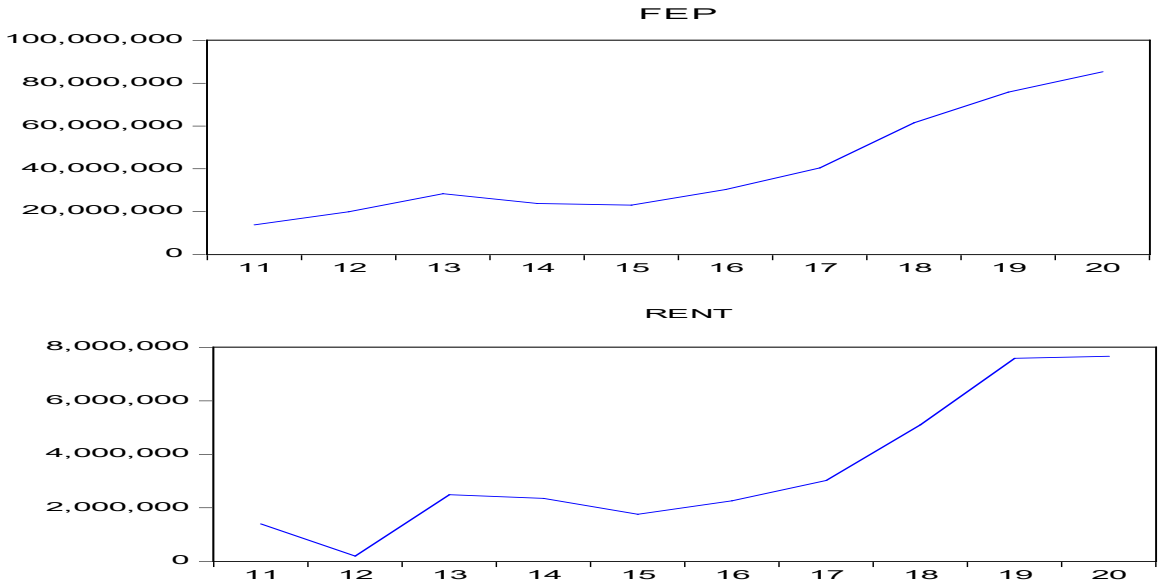

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews08

جدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

		اختبار فيليب بيرون PP			اختبار ديكي فولر الموسع ADF		
		قاطع ومتجه	قاطع	جدر وحدوي	قاطع ومتجه	قاطع	جدر وحدوي
الفرق من المستوى الثاني	FEP	0.459	0.178	0.017	0.452	0.176	0.017
	RENT	0.135	0.031	0.001	0.139	0.031	0.01

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

جدول رقم (02): اختبار السببية لانجل جزانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/11/22 Time: 10:50
Sample: 2011 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DROS does not Granger Cause DFEP	6	64764.8	0.0028
DFEP does not Granger Cause DRENT		9.74380	0.2209

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews08

جدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى

Dependent Variable: DRENT
Method: Least Squares
Date: 02/11/22 Time: 10:59
Sample (adjusted): 2013 2020
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFEP	0.105028	0.024994	4.202139	0.0057
C	36177.51	514907.9	0.070260	0.9463

R-squared	0.746386	Mean dependent var	1709536.
Adjusted R-squared	0.704117	S.D. dependent var	1697345.
S.E. of regression	923273.6	Akaike info criterion	30.52156
Sum squared resid	5.11E+12	Schwarz criterion	30.54142
Log likelihood	-120.0862	Hannan-Quinn criter.	30.38761
F-statistic	17.65797	Durbin-Watson stat	2.186884
Prob(F-statistic)	0.005672		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews08

جدول رقم (04): اختبار ارتباط البواقي

Date: 02/11/22 Time: 15:04
Sample: 2011 2020
Included observations: 8

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. *| . |	. *| . |	1	-0.090	-0.090	0.0933	0.760
. *| . |	. *| . |	2	-0.177	-0.186	0.5097	0.775
. *| . |	. *| . |	3	-0.112	-0.154	0.7095	0.871
. ***| . |	.****| . |	4	-0.446	-0.546	4.6841	0.321
. |** . |	. | . |	5	0.224	0.002	6.0213	0.304
. |* . |	. *| . |	6	0.123	-0.136	6.6270	0.357
. | . |	. *| . |	7	-0.022	-0.167	6.6670	0.464

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

الشكل(02): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

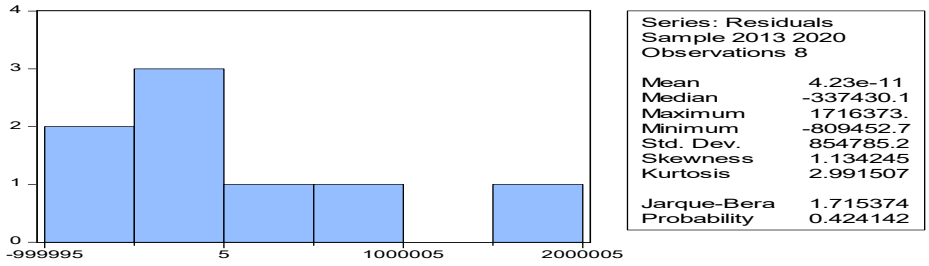

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

جدول رقم (05) : اختبار تجانس البواقي ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.520138	Prob. F(2,3)	0.3500
Obs*R-squared	3.020004	Prob. Chi-Square(2)	0.2209

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/11/22 Time: 17:20
Sample (adjusted): 2015 2020
Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.57E+11	1.89E+11	1.889653	0.1552
RESID^2(-1)	-0.128172	0.120419	-1.064388	0.3652
RESID^2(-2)	0.098215	0.117356	0.836902	0.4641

R-squared	0.503334	Mean dependent var	3.25E+11
Adjusted R-squared	0.172223	S.D. dependent var	2.90E+11
S.E. of regression	2.64E+11	Akaike info criterion	55.74415
Sum squared resid	2.09E+23	Schwarz criterion	55.64003
Log likelihood	-164.2324	Hannan-Quinn criter.	55.32735
F-statistic	1.520138	Durbin-Watson stat	2.964886
Prob(F-statistic)	0.350023		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 08

الهوامش والمراجع:

-أبو موسى، عبد الحميد. (2003). تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة. الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (صفحة 4). عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

-إلهام التجاني، محمود فوزي شعوبي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري"للفترة 2005-2011 . أبحاث اقتصادية وإدارية، 41.

-بن عاتق حنان، بن عاتق عمر. (2011). مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة السياسات الاقتصادية(02)، 84.

-بنك السلام-الجزائر. (17 02, 2022). من نحن. تاريخ الاسترداد 17 02, 2020، https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html

-حمزة عبد الكريم, محمد حماد. (2008). مخاطر الاستثمار في المصارف الاسلامية (المجلد 1). الاردن: دار النفائس.

-عبد الستار عبد الجبار موسى،رحيق حكمت ناصرة. (2012). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 10(34)، 22.

-عبد المجيد تيماوي,شراف براهيمي. (2006). دور مؤسسات التمويل اللاربوية في تحقيق التنمية الاقتصادية- عرض بعض التجارب-. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

-عبد المنعم محمد مبارك، محمود يونس. (1996). اقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

-كلاش مريم,بهلول نور الدين. (2020). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق منظور التمويل اسلامي دراسة حالة مصرف السلام الجزائر. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 8(1)، 24.

-كمال رزيق، فارس مسدور . (2003). صيغ التمويل بلا فوائد للمؤسسات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. الجزائر: سطيف.

-لنصاري عبد القادر ، عدنان محيريق, فودو ا محمدي. (2021). تأثير التمويل بصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الناشطة في السودان خلال الفترة .(Q42013-Q42019).مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، صفحة 327.

-محمد سعيد سلطان وآخرون. (1989). إدارة البنوك. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

-محمود حسن صوان. (2004). أساسيات الاقتصاد الإسلامي. الاردن: دار المناهج.

-ناصر سليمان، عواطف محسن. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية. مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل. الجزائر: غرداية.

-Muhabie Mekonne. (2015). Evaluation of the Financial Performance of Banking Sectors in Ethiopia The Case of Zemen Bank. Global Journal of Management and Business Research, 15(9), 60.

-Munir .M & Istaiteyeh, R. (2015). Financial Performance Of Islamic And Conventional Banks: Evidence From Jordan. Global Journal Of Business Research, 9(3), 41.